معدل يفوق جميع الدول النامية على الاطلاق ، بل ويتفوق في الكم — أي من ناحية العدد — على انتاج قارات بأكملها مثل أمريكا اللاتينية .

هذا في شأن قوى البحث العلمي وقيادته . أما في شأن الجامعيين العاديين فيحتوي المجتمع الاسرائيلي على حوالي ٥٥،٠٠٠ جامعي من مختلف التخصصات ، تفخر اسرائيل بأن من بينهم ٩٠٠٠ مهندس بمتوسط قدره ٣ مهندسين لكل ألف من السكان وهي نسبة لا تتوفر لعديد من الدول الاوربية ، وان بينهم من الاطباء ما جعل نسبتهم الى السكان كنسبة ١ : ٤٠٠ وهي افضل نسبة عالمية في هذه الناحية ، مما امكن ان يوفر من بينهم حوالي الالف للقيام ببحوث علمية في الطب وعلوم الحياة ، وان كان من وفدوا اليها كمهاجرين من هؤلاء الاطباء يبلغون سبعة أضعاف من تلقوا علومهم الطبية في البلاد .

هذا وغيره من الحقائق حول التعليم العالي في اسرائيل يمكن ان يحدث بالفعل بعض الانبهار ، ولكن استكمال الصورة عن التعليم عامة او عن الصلة بنواحي النشاط الاقتصادي سوف يقلل بالتأكيد من درجة الانبهار وان كان لن يمحو حقيقة ان هناك تقدما وفي نواح معينة خاصة اذا ما قورن بالدول العربية المجاورة .

فهذا العدد من الجامعيين في اسرائيل والذي جلبت نصفه تقريبا من الخارج لا يزيد كثيرا عمن حصلوا هذا المستوى العلمي من شعب فلسطين المشرد ، والذي لو توفرت له الارض والتجميع والتنظيم لربما استطاع ان يحقق ما يحققه الاسرائيليون خاصة في الظروف الثورية التي يعيشها هذا الشعب .

واذا كانت الاحصاءات تتضارب بعض الشيء في شأن مستويات التعليم في اسرائيل الا انه يمكن ان يستنتج منها ان المحصول العلمي يقف عند مستوى المرحلة الابتدائية لحوالي نصف السكان ، وان من تتاح لهم فرصة اكمال الدراسة حتى المرحلة الثانوية لا يزيد عن ٢٥ ٪ بأي حال ، بالاضافة الى حوالي ٢٠ ٪ يتلقون تعليما فوق المرحلة الابتدائية اما في المدارس الثانوية المهنية او في مراكز التدريب المختلفة ليتبقى ما بين ٥٤٣ ٪ (حسب الاحصاءات المختلفة) تتاح لهم فرصة التعليم الجامعي . وهذا الاخير رقم ضعيف بالنسبة لدولة كاسرائيل يتوفر لها الدعم المالي اللازم ، ووضع مخططوها للعلم شأنا في حسابهم ، بل انه ينخفض عن النسبة المناظرة في اكثر من دولة عربية .

وينعكس هذا الوضع بالفعل على تركيب قوة العمل الاسرائيلية التي يبلغ نسبة العمال غير المهرة فيها ٢٦،٢ ٪ ونصف المهرة ٣٠،٩ ٪ والعمال المهرة ٢٨،٦ ٪ والفنيون ٩٢ ٪ والجامعيون ٥،٢ ٪ كما ينعكس في نسبة الفنيين الى الجامعيين حيث لا يوجد سوى ١/٣ ١ فني لكل مهندس بينما ان المتعارف عليه وجود ما بين ٤،١٣ من هؤلاء حتى يتوفر للمهندس ان يعمل بالمستوى الذي يجب ان يعمل عليه المؤهل جامعيا . ولذلك كثيرا — حسب أقوال المشاهدين لذلك المجتمع — ما تجد المهندسين يقومون بأعمال الفنيين . ولذلك يقرر المهندسون في مؤتمر عقدوه بالقدس في يناير ٦٧ اللوم للحكومة لانها « لا تخلق الاجواء المناسبة التي يستطيع المهندسون ان يلعبوا الدور الرئيسي في الصناعة عوضا عن السماسرة » .

ورغم الجهد الاسرائيلي في اخفاء الارقام عن هجرة المهندسين والاطباء والعلماء فقد ثبت انه قد هاجر خلال الفترة ١٩٦٢ الى ١٩٦٦ من اطباء اسرائيل ٥٤،٣ ٪ ، وتشير احصاءات هيئة الامم ان نسبة المعدل السنوي للمهندسين الذين نزحوا من اسرائيل الى الولايات المتحدة وفرنسا وكندا بالنسبة لمجموع خريجي الجامعات في كافة الحقول بلغت ١٥،٧ ٪ لنفس الفترة الزمنية المشار اليها . ويعترف رئيس معهد التخنيون في حيفا « ان السبب الرئيسي لنزوح خريجي المعهد يعود الى ان ٤٦ ٪ من خريجي قسم الهندسة قد وجدوا اعمالا كفنيين في اسرائيل ، وليس كمهندسين في حقول اختصاصهم » .

ولا تتوزع التخصصات في التعليم العالي توزيعا يسترشد بالاحتياجات الفعلية للبلاد ويخطط على اساسها فتجد مثلا ان العلوم الاجتماعية والانسانية والحقوق لا تحظى بأكثر من ١٥ ٪ من مجموع الطلاب ، كما نجد في النهاية ان المجتمع يعاني تخمة زائدة من المحامين مثلا ومهندسي الالكترونيات .

ويشير عديد من الدلائل ان كثيرا من البحوث العلمية الممولة من الخارج انما تستهدف مصلحة الممول قبل ان تكون ذات فائدة مباشرة للمجتمع ذاته . والعلم والبحث العلمي في هذه الحالة لن يمثل الا بيعا لقوة العمل لصالح مشتر من جهة ما بدلا من ان يمارس وضعه الذي تفترضه الثورة